



كما أنه، ووفقًا للجمعية المغربية، فإن ٧٥ نشاطًا من أنشطتها المجدولة مسبقًا، قد تم حظرها منذ يوليو ٢٠١٤. كما أنه لا يزال محظورًا على الجمعية استخدام غرف الاجتماعات العامة؛ على الرغم من حكم المحكمة الإدارية حول عدم قانونية هذه القيود.

في هذا الصدد ندعو الحكومة المغربية لوقف أي قيود مفروضة على المجتمع المدني، وإطلاق سراح كافة المحتجزين من المدافعين عن حقوق الإنسان، استجابةً لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، واحترام التزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان.

شكرًا سيدي الرئيس.